Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وَفْدُ دَوْلَةِ الكُوَيْتِ الدَّائِمِ
لَدَى الأُمَمِ المُتَّحِدَة
نيويورك

كلمة معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

الشيخ/ صباح خالد الحمد الصباح،

حفظه الله

(الحوار التفاعلي الأول)

تحت عنوان "إنهاء الفقر والجوع"

في

قمة الأمم المتحدة لإعتماد جدول التنمية لما بعد عام 2015

web site: http://www.kuwaitmission.com -- e-mail: kuwaitmission@msn.com

321 East 44th Street - New York, N.Y. 10017 - Tel.: (212) - 973 - 4300

كلمة الكويت في الحوار التفاعلي

السيد الرئيس،

في البداية أود أن أشكر رئيسي الحوار التفاعلي الدكتور/ مايرو سيرار رئيس وزراء سلوفينيا؛ والسيد/ رالف غونزالفيز رئيس وزراء سانت فينسينت والغرانادينز على إدارتهم للإجتماع، ونتمنى لهم التوفيق في إدارة أعمال المائدة وتقديم ملخص لنتائج النقاش إلى القمة.

إننا نؤكد اليوم على أهمية موضوع الاجتماع وعلاقة القضاء على الفقر بأهداف التنمية المستدامة، فالقضاء على الفقر مرتبط بشكل كبير بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا غرابة بأن يكون القضاء على الفقر بكافة أشكاله هو الهدف الأساسي الذي سينعكس إيجاباً على مواجهة قضايا وتحديات عالمية يواجهها المجتمع الدولي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: البطالة؛ والهجرة؛ وإنتشار الأمراض والجهل. فالعالم اليوم بحاجة ماسة إلى شراكات قوية وخطة

عمل طموحة وعالمية تتطلب تعاون الجميع لتنفيذها، وإشراك جميع فئات المجتمع من خلال بيئة مستدامة تضمن للجميع حياة كريمة. لقد ساهم إعتماد الأهداف الإنمائية للألفية منذ 15 عام بتعبئة جهود المجتمع الدولي، وحققت أغلب الدول النامية تقدم كبير في الوصول إلى هذه الأهداف، وتم إنتشال ما يقارب مليار شخص من الفقر من أصل 1.9 مليار، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. وهو أمر ممكن وقابل للتحقيق إذا ما تم الوفاء بالتعهدات وتضافرت كافة الجهود وتوفرت الإرادة السياسية في مساعدة الدول النامية وخصوصا تلك التي لديها أوضاعاً خاصة كالدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة والدول النامية غير الساحلية وذلك عن طريق إتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز الأمن الغذائي. ومن هذه التدابير التي نرى أهميتها هي:

1)زيادة "الإستثمارات المعنية بالتغذية السليمة" (فعلى سبيل المثال: يستشهد تقرير مجموعة البنك الدولي الصادر في أبريل من هذا العام، أنه عن طريق الوعي الغذائي وزيادة الإستثمارات المعنية

بالتغذية السليمة يمكنها أن تساعد على الحد من حالات التقزم بنسبة 20%، وتقليص الفاقد من الطعام بنسبة 60%.)

2)الحرص على "الزراعة المراعية للمناخ" حيث أن التوقعات تشير إلى أن تغير المناخ سيؤدي إلى إنخفاض غلة المحاصيل بين 15-20% في المناطق الأشد فقراً إذا ما ارتفعت حرارة الأرض عن درجتين مؤويتين؛ مما سيؤدي إلى زيادة في الطلب على الغذاء. لذلك يجب أن نتبنى جميعنا أنظمة أفضل للغذاء والصمود أمام ارتفاع درجة حرارة الأرض.

3)تمكين سكان الريف الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة والإستفادة من طاقاتهم عن طريق إكتساب المهارات والمعرفة والثقة اللازمة للتغلب على الفقر بأنفسهم، ونشر تكنولوجيات إستخدام الأراضي التي تعتمد على المعرفة والممارسات المحلية والتي تتماشى مع السياسات التنموية والوطنية معاً.

وتبذل دولة الكويت من جانبها جهوداً متواصلة وتساعد المجتمع الدولي في مساعيه لمكافحة الفقر، وتَجَسد ذلك في دعم المشاريع الإنمائية في أكثر من

104 دولة نامية حول العالم؛ وذلك عبر جهود "الصندوق الكويتي للتنمية"، إضافة إلى المساهمات الطوعية التي يتم تقديمها بشكل سنوي لكثير من المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في المجالين التنموي والإنساني.

وفي الأعوام القليلة الماضية أطلقت دولة الكويت عدة مبادرات لمحاربة الفقر والجوع، كان أولها تأسيس صندوق الحياة الكريمة برأس مال وقدره 100 مليون دولار إذ يقدم هذا الصندوق مساعداته لمواجهة إرتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم توافر المحاصيل الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول الفقيرة، حيث إستفاد من هذا الصندوق حتى الآن أكثر من 22 دولة.

ساهمت دولة الكويت بمبلغ وقدره 300 مليون دولار لـ "صندوق التضامن الإسلامي" الذي يديره البنك الإسلامي للتنمية للقضاء على الفقر في أفريقيا. بالإضافة إلى إسهامها في العديد من المبادرات التنموية على المستويين الإقليمي والدولي الرامية لمساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر دولة الكويت من أحد كبار المانحين في مجال المساعدات الإنسانية في العام 2014؛ كما جاءت الكويت في المرتبة الأولى بين دول العالم في تقديمها للمساعدات الإنسانية بالنسبة لإجمالي الدخل القومي والتي تبلغ 0.24% وهي أعلى نسبة فيما بين الدول المانحة،، وذلك بناءاً على التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية " Global Humanitarian Assistance Report" الذي تم تخصيصه لتناول تمويل الدول للأزمات الإنسانية في عام 2014، ويصدر عن منظمة مبادرة التنمية وهي منظمة غير حكومية.

وفي الختام نعبر عن الأمل بأنه بحلول عام 2030 يتحقق الهدف السامي للمجتمع الدولي بعالم خالي من الفقر المدقع، فهذه المسؤولية ذات الطابع الأخلاقي تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء. ومن شأن القضاء على الفقر أو تخفيض نسبته بشكل كبير أن يساهم بتحسين حياة الملايين، وبالتالي إشراكهم في تنمية مجتمعاتهم إقتصادياً وإجتماعياً وتُحولهم من عبئاً ثقيلاً على الدولة إلى عامل بنّاء لإستقراره وتقدمه.

وشكرا